Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 3, Supplement 1, 2024

Deanship of Scientific Research

Elements of Grammatical Ppreference for Morphological Construction: Model construction and Application in Usage Patterns Characterized by Lack in Alkitab by Sibawayh

Mohammad Ahmad Hwaimel Al-Khrissat*

Department of Arabic Language and Literature, College of Arts, Al Wasl University, Dubai, United Arab Emirates.

Received: 6/4/2023
Revised: 6/7/2023
Accepted: 13/8/2023
Published: 30/6/2024

* *Corresponding author:*
Mahkh33@yahoo.com

Citation: Al-Khrissat, M. A. H. . (2024). Elements of Grammatical Ppreference for Morphological Construction: Model construction and Application in Usage Patterns Characterized by Lack in Alkitab by Sibawayh. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(3), 550–563. https://doi.org/10.35516/hum.v51i3.4639

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives :The study seeks to identify the elements through which the morphological construction rules are verified, and to reveal the relationship between their availability in the usage patterns and the acceptability by language users. Its aim is to build an analytical model that reveals the grammatical quality of morphological usage patterns, and to demonstrate its tools that enable researchers to employ it in analyzing and comparing morphological usage patterns.

Method: The study used the descriptive and analytical approach. As for the description, it is based on an extrapolation of the attitudes of Arabic scholars and contemporary researchers regarding the tools by which the grammaticality of the morphological usage pattern is verified and its ability to be taken as a criterion for comparison between the patterns used for the function of the structure itself. As for the analysis, it is based on a review of a set of usage patterns marked in Sibawayh's book as "a few", to reveal the usability of the proposed model for analysis, and to find out the motives that made linguistic practice refrain from it.

Results: The study has reached a number of results, such as verifying the grammaticality of the morphological usage pattern through four elements: lightness, similarity, unambiguity, and semantics. Whenever these elements meet in a pattern of use, it is acceptable, common in use, and reliable in analogy. The more the usage pattern lacks all or some of them, the less acceptable it is to use, and the space for its spread in linguistic practice is limited. The lack of use of the linguistic pattern is an indication of a problem related to the availability and verification of the elements of grammatical preference.

Conclusion: The study recommends that the elements of grammatical preference constitute a measure that depicts the conditions of usability acceptability. If the first is built by grammarians, the second is mentally present in the users' linguistic system and has been reflected in their choices.

Keywords: Preference, Grammaticality, Pattern, Usage, Morphology.

عناصر الأفضلية القواعدية للبناء الصرفي: بناء نموذج، وتطبيق في أنماط استعمالية موسومة بالقلة في الكتاب لسيبويه

محمد أحمد هويمل الخريسات

قسم اللغة العربية وآدابها، كلية الآداب، جامعة الوصل، دبي، الإمارات العربية المتحدة.

ملخّص

الأهداف: هدف الدراسة بناء نموذج تحليلي يكشف عن الجودة القواعدية للأنماط الاستعمالية الصرفية، وبيان أدواته التي تمكن الباحثين من توظيفه في التحليل والمقارنة بين الأنماط الاستعمالية الصرفية.

المنهجية: انتهجت الدراسة الوصف والتحليل؛ أمّا الوصف فقد استقرأ مواقف اللغويين القدامى والباحثين المعاصرين من الأدوات التي تتحقق بها قواعدية النمط الاستعمالي الصرفي، وقابليتها لأن تتخذ كمعيار للمقارنة بين الأنماط المستعملة لوظيفية الصيغة نفسها. وأمّا التحليل فقد استعرض مجموعة من الأنماط الاستعمالية الموسومة في كتاب سيبويه بالقلة، للكشف عن مدى الأهلية الاستعمالية للنموذج المقترح للتحليل، وللوقوف على الدوافع التي جعلت الممارسة اللغوية تعزف عنه.

النتائج: يتكون النموذج التحليلي الذي يكشف عن الجودة القواعدية للأنماط الاستعمالية الصرفية من أربعة عناصر: الخفة، المشابهة، أمن اللبس، الدلالة؛ وكلما اجتمعت هذه العناصر في نمط استعمالي عبر عرضه على أدواته كان مقبولًا شائعًا في الاستعمال معتدًّا به في القياس. وكلما افتقر النمط الاستعمالي إليها مجتمعة أو إلى بعضها بعرضه على أدواته قلّت مقبوليته الاستعمالية، وكانت مساحته الاستعمالية في الممارسة اللغوية محدودة. فقلة استعمال النمط اللغوي إشارة إلى إشكالية متعلقة بمدى توافر عناصر الأفضلية القواعدية فيه وتحققها.

الخلاصة: خلصت الدراسة إلى أنَّ عناصر الأفضلية القواعدية مقياس يصور شروط المقبولية الاستعمالية، فإذا كان الأول من بناء النحويين، فإنَّ الثاني حاضر ذهنيًّا في النظام اللغوي لدى المستعملين وقد انعكس على اختياراتهم.

الكلمات الدالة: الأفضلية، القواعدية، النمط، الاستعمال، الصرف.

المقدمة:

لم تكن المحددات النظرية التي تقاس بها جودة الأنماط الاستعمالية اللغوية إلا انعكاسًا لأدوات تفضيلية اتسم السلوك اللغوي بها، وحاول المحافظة عليها في أثناء الممارسة الاستعمالية بصورة تأسيسية، وشكلت منطلقات عامة يُحتكم إليها عند النظر في أي نمط استعمالي بقصد تحليله. والنمط الاستعمالي الصرفي ممارسة لغوية تعبيرية تتحقق لغويتها من خلال الصيغة التي جاء عليها، بمقدار لا يقل عن مقدار المادة المعجمية التي فرِّغت فيها، وربما فاق دورُ الصيغة دورَ المادة المعجمية للفظ، فهي الأداة التفريقية الوظيفية الرئيسة بين الألفاظ، ذلك أنَّ الألفاظ تأتي "على صيغٍ مختلفة، لضروب من المعاني، نحو: ضرَب، وضرَّب، وتضرَّب، وتضارب، واضطراب. الكلمة التي هي مركبة من ضاد وراء وباء، نحو(ضرب) قد بنيت منها هذه الأبنية المختلفة، لمعانٍ مختلفة. ومن هذا النحو هو اختلاف صيغة الاسم للمعاني التي تعتوره من التصغير والتكسير، نحو: (زُبيد)، و(زُبُود)" (الإشبيلي، ابن عصفور، 1987: 131/1). من هنا تأتت حساسية الصيغة الصرفية وارتفع خطرها، فعدم الالتزام بمحددات سلامتها يؤدي إلى إشكاليات تراكبية.

تمظهرت قيمة هذه المحددات في المساحات الاستعمالية التي يشغلها النمط، فكلما كان التزامه بها أكبر كان حضوره أكثر، وكلما خرج على شيء من هذه المحددات رغب الاستعمال اللغوي عنه، ومال إلى ما تحقق فيه القدر الأكبر من محددات المقبولية الاستعمالية؛ لذا نجد من هذه الأنماط ما كان استعماله كثيرًا، بينما كان حظ غيره من الأنماط في الاستعمال قليلًا؛ فمعيار القلة والكثرة وإن كان ظاهره الكم، إلا أنَّ في باطنه إشارة إلى النوع، على الرغم من عدم وجود تصور مفاهيمي جامع مانع لحدود الكثير والقليل، ذلك أنَّ غاية ما يبلغه الباحث في ذلك ما ذكره السيوطي نقلًا عن ابن هشام قوله: "اعلم أنهم يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلًا ومطَّردًا فالمطَّرد لا يتخلَّف، والغالبُ أكثر الأشياء ولكنه يتخلَّف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنادر أقل من القليل، فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالبُها، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل، والواحد نادر، فعلم بهذا مراتبُ ما يُقالُ فيه ذلك" (السيوطي، د. ت، 234/1). ويؤكد ذلك حسين الرفايعة حول بناء القاعدة في العربية بأنها بنيت "على الأكثر، ولكننا لا نعلم عن أمر الكثرة والقلة شيئًا" (الرفايعة، 2006: 23)، ولكن يلمح في كلامه إشارة إلى مسألة الكثرة الاستعمالية وهو ما استقر عليه الرأي بأنهم: "قد وضعوا قواعدهم على الكثير المستفيض من كلام العرب" (الصاعدي، 2002: 203/1).

ما بين القلة والكثرة الاستعماليتين محددات مقبولية أدائية وعناصر قواعدية انعكست عنها، وليس الأمر كما ذهب إليه البكّاء حين قصر مسألة الوصف النوعي بالنسبة للاستعمال اللغوي في كتاب سيبويه على مجموعة من المصطلحات مستثنيًا القلة والكثرة في قوله: "وقد عني سيبويه بهذا الاتجاه من التقويم النحوي فشاعت في الكتاب مصطلحات التقويم النوعي نحو قوله: (جيّد) و(جيّد عربي) و(قبيح ضعيف) و(رديء) و(خبيث) ومن مصطلحات التقويم الكميّ نحو قوله: (كثير) أو(أكثر العرب يقولون) وقوله: (وهو قليل في كلام العرب)" (البكّاء، 1989: 205). فما وُصف بالقلة يجب أن يقاس بمعايير تكشف سبب عدم اتساع مساحته الاستعمالية، وتفضيل الممارسة اللغوية للنمط الآخر الذي شغل مساحة استعمالية أكبر.

ثم إنَّ موقف سيبويه من الأنماط اللغوية الموسومة بالقلة لم يكن واحدًا، فثمة أنماط أُتبع وصف القلة فيها بوصف آخر يشير إلى اتساع الفجوة بينها وبين المحددات الاستعمالية للنمط الصرفي، يقول: "وقد بلغنا أنَّ قومًا من أهل الحجاز من أهل التحقيق يحققون نبيْ وبريئةٌ، وذلك قليلٌ رديء" (سيبويه، 1988: 555/3). وقد أتبع هذه الاستعمال القليل بوصف آخر يشير إلى النوع لأنه "مخالف لما عليه الاستعمال، لأن أصله غير الهمزة، فرداءة هذا كرداءة (وَدَعَ) في ماضي (يَدَعُ)" (الفارسي، 1996: 56/4). وأنماط أخرى اكتفى بوصف القلة لها لمّا رأى الفجوة بينها وبين المحددات الاستعمالية للنمط الصرفي محدودة؛ يقول: "قولك ألْحَمَر إذا أردت أن تخفف ألف الأحمر. ومثله قولك في المرأة: المرة، والكمأة: الكمة. وقد قالوا: الكماة والمراة ومثله قليل" (سيبويه، 1988: 545/3)، فبعد أن تحدّث عن تخفيف الهمز وعدم تحقيقه في بعض الألفاظ المهموزة اكتفى بوصف القلة دون الإشارة النوعية، وذلك لأنَّ هذا المظهر الاستعمالي معروف عن بعض القبائل العربية الفصيحة؛ "وقوله: تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ [سبأ 14] همزها عَاصِم والأعمش... ولم يهمزها أهلُ الحجاز ولا الْحَسَن. ولعلهم أرادوا لغة قريش فإنهم يتركون الهمز" (الفراء، 1955: 3/ 356). أي إنَّ لهذا المظهر الاستعمالي الموسوم بالقلة أوجه صوابيّةٌ فاقت الأوجه الصوابية التي حُرمت منها الأنماط الاستعمالية القليلة المتبعة بأوصاف تشير إلى محدودية معايير الصواب التي حققتها غيرها.

فالسلوك اللغوي تبنى محددات خاصة، فضل بها بعض المظاهر الاستعمالية للأنماط اللغوية على بعض، وهي الأنماط التي استعملت بكثرة ولم يكن استعمالها قليلا. واجتنب القياس على بعض الأنماط الاستعمالية الأخرى، التي حددت قدرًا أقل من هذه المحددات، فكان دورانها على ألسنة المستعملين قليلا، والسبب في ذلك معايير تبنتها الممارسة اللغوية لتفضيل صيغة لغوية على صيغ أخرى، ويؤدي توافر هذه المعايير بالصيغة إلى أن تكون في أعلى المراتب الاستعمالية دورانًا وقياسًا، وكلما نقص معيار منها قلّ حظ النمط اللغوي الذي جاء عليها في الحضور استعمالا وقياسًا، ونستطيع أن نقول: إنَّ هذه المعايير عناصر يتحدد من خلالها مدى أفضلية الصيغة وقواعديتها، مما يمنحها مقبولية واتساعًا في مساحتها الاستعمالية.

الأفضلية القواعدية

الأفضلية نظرية لغوية مستحدثة وقف عدد من الباحثين العرب على مفاهيمها وأسسها (عبابنة، 2016. القيسي، 2017. زرايقة، 2021) وتناول

بعضهم عبر معطياتها التطبيقية نماذج لغوية بالتحليل (أبو نواس، 2015. مراشدة، 2015)، وكان مؤلَّف (رينيه كاخر) (كاخر، 2014) الأساس الذي انطلقوا منه. وهي نظرية "تهدف إلى تفسير النظام اللغوي وفق نظرة تفاضلية تقوم على أساس تفضيل صيغة لغوية على صيغة أخرى، وذلك بالنظر إلى أنَّ إحدى الصيغتين قد تكبّدت الحد الأدنى من الانتهاكات لعدد من القيود الموضوعة لعملية التفاضل" (زرايقة، 2021: 445)، وبالتالي "يعدّ مخرج ما هو الأفضل إذا ما تكبّد أقل عدد من الانتهاكات الخطيرة لقائمة من القيود. آخذين بالاعتبار ترتيبها التسلسلي"(كاخر، 2014)، و"جاءت هذه النظرية لتفسير الأنظمة اللغوية، والكشف عن حقيقتها، وتحقيق فهم أكثر عمقا للظواهر الصوتية، والصرفية، والنحوية" (مراشدة، عبابنة، 2016: 40).

هذا هو المحدد الأول من محددات المعالجة عبر هذه النظرية، وينص على وجود صيغتين لغويتين استعماليتين للنمط نفسه، يكثر في إحداهما انتهاك للقيود الموضوعة لعملية المقارنة، ويقل هذا الانتهاك في الصيغة الأخرى. وهو ما ينطبق على البناء الصرفي الموسوم بالقلة في كتاب سيبويه، ذلك أنَّ هذه الصيغ الاستعمالية ترد في الكتاب بعد الوقوف على الصيغ الاستعمالية الأكثر استعمالا كقوله: "هذا باب تكسير ما عدة حروفه أربعة أحرف للجمع... وأمَّا ما كان (فَعِيلًا) فإنه في بناء أدنى العدد بمنزلة (فِعَالٍ) و(فُعَالٍ)؛ لأنَّ الزيادة التي فيها مدةٌ، لم تجىء الياء التي في (فَعيلٍ) لتُلحق بنات الثلاثة ببنات الأربعة كما لم تجىء الألف التي في (فُعَالٍ) و(فِعَالٍ) لذلك، وهو بعدُ في الرّنة والتحريك والسكون مثلُهما، فهن أخواتٌ. وذلك قولك: جَرِيبٌ وأجْرِبةٌ، وكَثِيبٌ وأكْثِبةٌ، ورغيفٌ وأرْغِفَةٌ، ورُغْفَانٌ وجُرْبَانٌ وكُثْبَانٌ. ويكَّسر على (فُعُلٍ) أيضًا، وذلك قولهم: رغيفٌ ورُغُفٌ، وقليبٌ وقُلُبٌ، وكثيبٌ وكُثُبٌ... وربَّما كسروا هذا على (أفْعِلاء)، وذلك: نَصِيبٌ وأنْصِبَاء، وخَمِيسٌ وأخْمِسَاء، وربيعٌ وأربِعَاءٌ. وهي في أدنى العدد منزلة ما قبلهنّ...وقد كسّره بعضهم على (فِعْلانٍ)، وهو قليل، وذلك قولهم: ظَلِيْمٌ وظِلْمانٌ، وعَرِيضٌ وعِرضانٌ، وقَضِيبٌ وقِضْبانٌ"(سيبويه، 1988: 3/ 600-605)، وهذا النمط "عندها يكون أقل أفضلية من النمط الاختياري الآخر الذي حقق العناصر القواعدية أكثر منه" (بن موسلينج، 2018: 48).

والبناء الصرفي الموسوم بالقلة ينطبق عليه ما جاء في هذا المحدد، فهو نمط استعمالي لوظيفية صيغة لغوية ذات أنماط استعمالية أخرى، تميّز عنها بأنه وصف في كلام سيبويه بالقلة، فافترق عن بقية الأنماط التي لم توصف بهذا الوصف. وما حمل سيبويه على وصف هذه الأنماط بهذا الوصف هو انتهاكها لشيء من القيود جعلها مختلفة عن غيرها في بيئة استعمالية واحدة "ومن الخطأ أن نقول: إنَّ هذا الأداء أفضل من الآخر إذا استعملا في البيئات اللغوية المختلفة، ولكنها تعني أنَّ القواعد قد اكتملت في هذا التركيب أكثر من اكتمالها في التركيب الآخر، ولكنهما مستعملان في اللغة استعمالًا يؤدي وظيفة التواصل اللغوي بين الشرائح اللغوية المختلفة" (عبابنة، 2016: 32).

إنَّ نموذج المفاضلة هو المقياس الذي تتم مقارنة النمطين الاستعماليين من خلاله ذلك أنَّ التفاضلية هي "الوضعية التي يتحقق فيها التلاؤم الأكبر مع قائمة من القيود المتضادة" (كاخر2014: 14)، وبما أنَّ مقصدنا في هذه الدراسة بناء نموذج للأفضلية القواعدية خاص بأنماط الصيغ الصرفية، فإننا بحاجة إلى أنماط استعمالية تقاس بالنسبة إليه، وسيكون من الأفضل أن تكون من الأنماط الاستعمالية التي قد يكون فيها إشكاليات معينة كالبناء الصرفي الموسوم بالقلة في كتاب سيبويه؛ فإنَّ نموذج المفاضلة سيقام بناء على القيود الصرفية التي تجعل من نمط استعمالي صرفي معين في أعلى مراتب القواعدية والمقبولية الاستعمالية لوظيفية الصيغة، ثم تعرض هذه الاستعمالات الموسومة بالقلة عليه بغية معرفة مقدار اقترابها من الأفضلية أو ابتعادها. ولا بد لهذا النموذج من أن يقام بناء على معايير المقبولية الاستعمالية الخاصة بالبناء الصرفي، التي أسس علماء العربية قواعدهم عليها، ذلك أنَّه "لا ريب في أنَّ النحويين العرب وضعوا قواعد النحو وبذلوا فيها جهدًا كبيرًا، ووضعوا انطلاقًا من هذه القواعد حدودًا ومفاهيم دقيقة، ولهذا، فإنه يطلب من الباحث اللغوي أن يهتم بهذه المفاهيم وأن يكون على دراية تامّة بها، لأنها ضرورية لإعداد الجداول" (عبابنة، 2016: 42). فالأفضلية "نظرية تعنى بالتدريج اللغوي وفقا لانسجام التراكيب اللغوية مع القواعد اللغوية، بحيث تفاضل بين عدد من التراكيب اللغوية لتحديد أكثرها أفضلية، وأقلها انتهاكا للقاعدة النحوية. فالمخرج الأفضل لنظام لغوي- ما الأداء اللغوي الأفضل - هو ما يحقق أقل انتهاك مكلف للقاعدة اللغوية، مع العلم أنَّ هذا الانتهاك يجب أن لا يقترب من العلامات الجوهرية الأساس للقاعدة" (مراشدة، عبابنة، 2016: 44).

بناء النموذج

تنص مبادئ الأفضلية اللغوية على وجوب بناء نموذج تحليلي تقييمي مكون من مجموعة من العناصر التي يشكل مجموعها القواعدية التامة للنمط اللغوي المدروس، عبر "إسقاط القواعد والعلامات على التركيب أو الصيغة، وقد يسقط عنه بعض القواعد أو العلامات، وعندها فإنه يكون أقل من النمط الاختياري الآخر الذي حقق عناصر القاعدة أكثر منه" (عبابنة، 2016: 35)، فالسبيل إلى معرفة مقدار الأفضلية القواعدية في النمط الاستعمالي الصرفي يجري عبر بناء نموذج قواعدي تتحقق فيه شروط التمام القواعدي للبناء الصرفي، بعدّ آلية البناء الصرفي سلوكًا لغويًّا يصدر عن مجموعة من المحددات الكلية التي تطبق على الأبنية الصرفية للعربية، وتقاس قواعدية الأنماط الاستعمالية للصيغ الصرفية من خلاله، لمعرفة مقدار تحقيقها لهذه العناصر من عدمه.

يتطلب بناء النموذج القواعدي للبناء الصرفي المثالي البحث عن التصورات الكلية التي شكلت منطلقا محددا لتعالج الأبنية الصرفية عبره، ومصدر هذه التصورات ما جاء في معالجات علماء العربية التحليلية عند تناولهم لمسائل البناء الصرفي، وتنص لطيفة النجار على أنه: "قد خرجنا من

دراستنا هذه بأربعة ضوابط، نرى أن صوغ الأبنية في العربية يقوم عليها، ويحتكم إليها، وهي: الدلالة. الخفة والكثرة. المشابهة. أمن اللبس" (النجار، 1994: 79) وقد درسها وجمعها بعض الباحثين تحت عنوان "ضوابط صوغ البنية الصرفية" (عبد المؤمن، 2014). وسيتم بناء هذا النموذج عبر الجمع بين أقوال علماء اللغة العربية وما استقر عليه آراء الباحثين المعاصرين، مع محاولة تصنيفها ضمن تصورات كلية أكثر تجريدًا، وهذه العناصر أو المحددات لنموذجية البناء الصرفية في العربية بعد استثناء محدد الكثرة لأنه استجابة للمحددات الأخرى كما سيتكشف لنا عند دراسة النماذج التحليلية الموسومة بالقلة؛ خاصة أنَّ لطيفة النجار دمجت بينه وبين الخفة ورأت أنهما محدد واحد؛ هي:

1. الخفة

يعد تحقيق الخفة في الاستعمال اللغوي من أهم مقاصد المتكلم ليصل إلى غايته في التعبير دون تكلف أو عناء يرهق جهازه النطقي ذلك أنَّ "الخفة على اللسان تساعد على التبليغ بسهولة ويسر" (إبرير، 201:8)، وهو "من المسائل النسبية المحضة التي يحسها المتكلم بوضوح على ما يبدو، ولكنها تختلف في كل لغة عنها في الأخرى. ولا يمكن تقويمها دون معرفة اللغة معرفة دقيقة. والواقع أنَّ أصلها يرجع إلى العادات المكتسبة من الحركات النطقية" (فندريس، 1950: 92).

ويتردد مصطلح الخفة كثيرًا على ألسنة علماء العربية، يقول سيبويه: زعم "الخليل: أنَّ إجناح الألف أخفُّ عليهم، يعني: الإمالة، ليكون العمل من وجهٍ واحد، فكرهوا ترك الخفة" (سيبويه، 1988: 278/3)، فالعرب تقدّم طلب الخفة في كلامها على غيره من المحددات الصوابية للنمط اللغوي، وينص في موضع تحليلي آخر على أنَّ العرب تقدم الخفة وتختارها يقول: "فاختاروا الخفة إذ لم يكن لبسٌ" (سيبويه، 1988: 454/3)، ويضيف إلى الخفة هنا محددا آخر سنتناوله ضمن محددات الأفضلية اللغوية الأخرى.

ويشكل التعليل بالخفة وبطلبها مدخلا للمحلل اللغوي يستطيع من خلاله تفسير الظاهرة اللغوية الاستعمالية، يقول في ذلك ابن جني: "وعلى هذه الطريقة ينبغي أن يكون العمل فيما يرد عليك من السؤال عما هذه حاله؛ ولكن لا ينبغي أن تخلد إليها إلا بعد السبر والتأمل، والإنعام والتصفح؛ فإن وجدت عذرًا مقطوعًا به صرت إليه واعتمدته وإن تعذر ذلك، جنحت إلى طريق الاستخفاف والاستثقال فإنك لا تعدم هناك مذهبًا تسلكه ومأمًّا تتورّده" (ابن جني، 1952: 1/ 78-79)، أي إنَّ طلب الخفة والابتعاد عن الثقل كفيل بتوجيه الظاهرة اللغوية والتعلل لها، ويعد من أهم المطالب الاستعمالية في الممارسة اللغوية. ويؤكّد ذلك في موقف آخر بقوله عن العرب: "قد تنطق بالشيء غيره في أنفسها أقوى منه لإيثارها التخفيف" (ابن جني، 1952: 250/1). ويذكر أنَّ مزية الجنوح إليه من أبرز ما يركن إليه على مستوى الاستعمال اللغوي من قبل المتكلمين، وعلى مستوى التحليل اللغوي من قبل المحللين، لأنَّها: "أمر يدعو الحس إليه ويحدو طلب الاستخفاف عليه. وإذا كانت الحال المأخوذ بها المصير بالقياس إليها حسية طبيعية، فناهيك بها ولا معدل بك عنها" (ابن جني، 1952: 49/1)، وأرى أنَّ كون مصدرها الحس الطبيعي يقدمها على غيرها من محددات الاختيار.

ويرى تمام حسان أنَّ طلب الخفة من القواعد الموقعية "ومعنى لفظ (الموقعية) أنَّ هذه القاعدة ترتبط بموقع واحد لا تتعداه إلى غيره من المواقع، وأنَّ هذا الموقع قبل صدق القاعدة عليه ربما اتفق مع أصل عام من أصول الصناعة التي جردها النحاة، وربما خضع لقاعدة أخرى أصلية (أي عامة) أو فرعية فلو استصحب الأصل أو طبقت القاعدة لخرج الاستعمال عن السنة المتبعة" (حسان، 1958: 62)، وهذه السنة المتبعة تمثل "اتّجاها استعماليًّا ذوقيًّا يسعى دائمًا إلى طلب الخفة" (حسان، 1958: 63)، وبه يُعالج عدد من المظاهر الاستعمالية الصرفية. فأول محدد من محددات أفضلية قواعدية البناء الصرفي تحقيقه لشرط الخفة النابع من الحس اللغوي المتمرس، وقد عدّها ابن مضاء من العلل المقبولة التي "بمعرفتها تحصل لنا المعرفة بالنطق بكلام العرب المدرَك منا بالنظر" (القرطبي، 1947: 152)، ونص بعض الباحثين على أنَّها "من الضوابط التي عوّل عليها الصرفيون في صوغ البنية الصرفية" (عبد المؤمن، 2014: 917).

2. المشابهة

تمثل المشابهة محدّدًا رئيسًا من محددات قواعدية البناء الصرفي المَصوغ، وماهيتها "تقوم على وجود بنيتين تتشابهان في شيء ما، فينتج عن ذلك أن تصاغ إحداهما كما تصاغ الأخرى" (النجار، 1994: 81)، والمشابهة سلوك استعمالي لغوي قام عليه النظام الإنتاجي للمتكلمين بالعربية "واعلم أنَّ العرب تؤثر من التجانس والتشابه وحمل الفرع في الأصل، ما إذا تأملته عرفت منه قوة عنايتها بهذا الشأن، وأنَّه منها على أقوى بال" (ابن جني، 1952: 1/ 111).

والمماثلة من المبادئ التي كانت حاضرة بقوة في ثنايا معالجة علماء العربية التحليلية للظاهرة اللغوية، يقول سيبويه: "فشبهوا هذا بلكَ وله وإن كان ليس مثله، لأن من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله" (سيبويه، 1988: 2/ 377)، والمقصود بكونه لم يكن مثله أنَّ النظر كان متجهًا إلى البناء والصياغة دون غيره من المحددات، ويتضح ذلك من خلال قوله: "فمن كلامهم أن يشبّهوا الشيء بالشيء وإن كان ليس مثله في جميع الأشياء" (سيبويه، 1988: 3/ 302)، ويقول في موضع آخر: "وقالوا: رجلٌ ودُودٌ ورجالٌ ودَداء، شبهوه (بفعيلٍ)؛ لأنَّه مثله في الزيادة والزنة،... وقد أجري شيء من (فعيلٍ) مستويا في المذكر والمؤنث، شبّه (بفَعولٍ)، وذلك قولك: جَديدٌ، وسَديسٌ، وكتيبةٌ خَصيفٌ، وريحٌ خريقٌ وقالوا: مديةٌ هُذامٌ، ومديةٌ جُرازٌ جعلوا (فُعالًا) بمنزلة أختها (فَعيلٍ)" (سيبويه، 1988: 3/ 638)، فمعيار المشابهة الذي عليه المعول هو معيار الشبه البنائي، ويتضح الأمر كذلك من خلال قول سيبويه: "وذلك قولك في ربيعة: ربعيٌّ، وفي حنيفة: حنفيٌّ، وفي جذيمة: جذميٌّ، وفي جهينة: جهنيٌّ، وفي قتيبة: قتبيٌّ، وفي شنوءة: شَنَئيٌّ

وتقديرها: شنوعة وشنعيٌّ؛ وذلك لأن هذه الحروف قد يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في آخرها لتغييرهم منتهى الاسم، فلما اجتمع في آخر الاسم تغييره وحذف لازم لزمه حذف هذه الحروف؛ إذ كان من كلامهم أن يحذف لأمرٍ واحد، فكلما ازداد التغيير كان الحذف ألزم، إذ كان من كلامهم أن يحذفوا لتغييرٍ واحد. وهذا شبيهٌ بإلزامهم الحذف هاء طلحة، لأنَّهم قد يحذفون ممَّا لا يتغيَّر، فلمَّا كان هذا متغيِّرًا في الوصل كان الحذف له ألزم" (سيبويه، 1988: 3/ 339).

وإذا انتقلنا إلى مرحلة المعالجة التعليلية الأقرب إلى المسألة القواعدية، ولكون مسائل الاستعمال تدخل في النطاق الاجتماعي التعارفي الحسي الطبيعي؛ وجدنا أنَّ الشبه من أبرز العلل التعليلية التي يركن إليها في المعالجة اللغوية، حيث نقل السيوطي أنَّ "اعتلالات النحويين صنفان: علة تطرد على كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم وعلة تظهر حكمتهم وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاتهم. وهم للأولى أكثر استعمالا وأشد تداولا، وهي واسعة الشعب، إلا أنَّ مدار المشهورة منها على أربعة عشرين نوعا؛ وهي: علة سماع، وعلة تشبيه..." (السيوطي، 2006: 98) ونص على أنَّ "قياس الشبه قياس صحيح، يجوز التمسك به في الأصح كقياس العلة" (السيوطي، 2006: 118).

والشبه المعتدّ به كمحدد من محددات أفضلية قواعدية البناء الصرفي هو أن يكون للنمط اللغوي المعالج تحليليًّا نظير يشابهه "في شيء ما، فينتج عن ذلك أن تصاغ إحداهما كما تصاغ الأخرى" (النجار، 1994: 80)، ولا تقيّد في ذلك بمسألة الأصل والفرع؛ "لأن هذه المقولة تقوم على تفسير الظواهر المتعلقة بعمل العناصر بعضها في بعض، ولا ترتبط بعملية صوغ الكلمات في المستوى الصرفي" (النجار، 1994: 80)، ومثال ذلك قول سيبويه: " وقد قالوا في الذي مؤنثه تلحقه الهاء كما قالوا في هذا، فجعلوه مثله. وذلك قولهم: ندمانةٌ وندمانٌ وندامٌ وندامى. وقالوا: خمصانةٌ وخمصانٌ وخماصٌ. ومن العرب من يقول: خمصانٌ فيجريه على هذا. وما يشبَه من الأسماء بهذا كما تشبَّه الصفة بالاسم سرحانٌ وضبعانٌ، وقالوا: سراجٌ وضباغٌ لأن آخره كآخره، ولأنه بزنته، فشبَّه به. وهم ممَّا يشبهون الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء" (سيبويه، 1988: 3/ 646)، وتجاوز المازني مرحلة قبول الوارد فيما يتعلق بالمتشابهات إلى مرحلة تبيح لك البناء والاشتقاق بتغطية من هذا المحدد، يقول: "وإن بنيتَ غير هذا، فانظر إلى المثال الذي سُئلت عنه فقِسْه على ما ذكرت، واجعل بإزاء كل شيء مثله" (ابن جني، 1954: 1/ 173)، وقد شرح ابن جني هذا بقوله: "اعلم أنه قد بَيّن في هذا الفصل كيف طريق البناء، وأنه يجب على الباني احتذاء المثال المطلوب بالحركة والسكون والزيادة" (ابن جني، 1954: 1/ 173). فالشبه البنائي محدد من محددات القبول الاستعمالي، وموجب لقبول الصياغة القواعدية، وعنصر من عناصر أفضليتها.

3. أمن اللبس

يشكّل أمن اللبس محددا مهما من محددات المقبولية القواعدية التي تحقق للنمط الاستعمالي لوظيفية الصيغة الصرفية أفضلية قواعدية، ومدارها استقلال النمط بمبنى خاص ضمن وظيفية صيغة صرفية لا يجعله عرضة للدخول في حيز وظيفية صيغة صرفية أخرى "ويبرز دوره غالبًا عندما يؤدي اتباع القواعد الصرفية إلى إنتاج مبانٍ متطابقة تمثل مجموعات مختلفة (اسم، صفة/ اسم، فعل). مما يجعل التمييز بينها صعبا، فيتجاوز عن تلك القواعد إلى غيرها، ليؤمن اللبس ويحصل التمييز بين الأبنية" (النجار، 1994: 84)، وينص عبد الفتاح الحموز على أنه "لكل صيغة دلالتها... وللقرينة الصرفية (الحركة الصرفية) أثرٌ رئيس في تحقيق أم لبسها" (الحموز، 1987: 25-26).

وحضرت فكرة أمن اللبس بقوة في ثنايا التحليل اللغوي يقول سيبويه: "والضمّةُ تُستثقل في الياء كما تُستثقل في الواو وإن كانت في الواو أثقلَ، ومع هذا إنَّهم كأنَّهم كرهوا أن يقولوا بِياتٌ، إذ كانت أخف من فُعولٍ من بنات الواو لئلا تلتبس الواو بالياء فأرادوا أن يفصلوا. فإذا قالوا: أبياتٌ وأسواطٌ فقد بيَّنوا الواو من الياء" (سيبويه، 1988: 3/ 590)، فأمن اللبس من وجهة نظر سيبويه هو الباعث على الاختلاف بين الصيغتين.

وتنص لطيفة النجار (النجار، 1994: 84) على أنَّ السلوك اللغوي حقق هذا الضابط المحدد لقواعدية البناء الصرفي عبر آليتين، تقوم الأولى على العدول عن البنية الملبسة إلى بنية أخرى يؤمن معها اللبس، وتقوم الثانية على إجراء بعض التغييرات الصوتية التي يتحقق معها أمن اللبس، ويصور الآليتين ما جاء في المنصف: "من العرب من لا يشم (بِيعَ الطعام) إذا أمن اللبس: قال أبو عثمان: ويفعل هذا من العرب من يقول: (بِيع الطعام) ولا يشم حين أمن الالتباس ويوافق غيره - ممن كان يشم في غير الالتباس - في موضع الالتباس. ويقول أيضا: (خُفِنا، ونُعِنا) قال أبو الفتح: قوله: ويفعل هذا أي: يشم فيقول: (نُعِت الطعام) إذا خاف الالتباس، من يقول: (بِيع الطعام) فلا يشم؛ لأنه قد أمن الالتباس لأن الطعام لا يكون إلا المفعولَ، فاستغني بمعرفة أنه لا يكون إلا مفعولا عن الإشمام مع (بِيع الطعام). والتاء في (بِعْتُ) قد يجوز أن تكون فاعلة، كما يجوز أن تكون مفعولة، فيحتاج معها إلى الإشمام الذي عنه يقع الفصل بين الفاعل والمفعول" (ابن جني، 1954: 1/ 254)، فالإشمام ضرورة يلتزم بها في حال اتصال الفعل بالضمير وبنائه للمفعول ويعدل إليها لئلا يقع الالتباس، وليس بضرورة في غير هذه الحالة فيقولها بالإشمام من يخاف التباسها، ولا يلزمه ذلك إذا أمن اللبس فتنطق به وبدونه.

هكذا يكون أمن اللبس محددا من محددات قواعدية البناء الصرفي، وعاملا مهما من عوامل تحقيقه للأفضلية القواعدية الصرفية، و"أمن اللبس بين المبنى والمبنى غاية كبرى، تحرص عليها اللغة في صياغتها لمباني الصرفية، ولا بد لضمان أمن اللبس على المستوى الصرفي أن تقوم القيم الخلافية بدور التفريق بين المباني من ناحية الشكل؛ ليكون هناك فارق بين المعنى الصرفي وأخيه" (عبد المؤمن، 2014: 1099)، ويضاف إلى العنصرين السابقين في نموذج المفاضلة.

4. الدلالة

لما كان البناء الصرفي قسيم المادة الصوتية المعجمية في تحديد معنى الكلمة، كان استقلاله وتميزه عن غيره لا يقل خطورة عن خطورة المادة الصوتية المعجمية في تحقيق معنى الكلمة، خاصة أنَّ معنى المبنى عمومي قالبي، تدمج المادة الصوتية المعجمية فيه فينتج المعنى الكلي للكلمة، وهذه القالبية العمومية ملزمة للمتكلم لأن الإخلال بها كفيل بتغير المعنى أو قلبه على نحو كامل، فالفرق بين فاعل ومفعول يرجع إلى قالبية اسم الفاعل واسم المفعول، والمميز بين اسم وفعل هو خصوصية القوالب لكل منهما، و"كانت الدلالة ملحظًا بارزًا اعتمده الصرفيون لضبط صياغة كثير من الأبنية" (النجار،1994: 62)، واستجابة لهذه المنزلة ألفت كتب مستقلة لبحث دلالات الأبنية الصرفية (السامرائي، 2007).

وهذا الضابط حاضر بكثرة في ثنايا معالجة القدماء للأبنية الصرفية، فنرى سيبويه يقول: "وجاء ما كان من الذُّعر والخوف على هذا المثال، لأنه داء قد وصل إلى فؤاده كما وصل ما ذكرنا إلى بدنه، وذلك قولك: فَزِعتُ فَزَعًا وهو فَزِعٌ، وفَرِق يفْرَقُ فَرَقًا وهو فرِقٌ، ووَجِل يوْجَلُ وجَلًا وهو وَجِلٌ، ووَجِر وَجَرًا وهو وجِرٌ. وقالوا: أوْجَرُ فأدخلوا أفْعَل هنا على فَعِلَ لأن فَعِلًا وأفْعَل قد يجتمعان، كما يجتمع فَعْلانُ وفَعِلٌ. وذلك قولك: شَعِثٌ وأشْعَثُ، وحَدِبٌ وأحدَبُ، وجربٌ وأجْرَبُ. وهما في المعنى نحوٌ من الوجع. وقالوا: كَدِرٌ وأكْدَرُ، وحَمِقٌ وأحْمق، وقَعِسٌ وأقْعَسُ. فَأفْعَلُ دخل في هذا الباب كما دخل فَعِلٌ في أخشن وأكدر، وكما دخل فَعلٌ في باب فَعْلان" (سيبويه، 1988: 4/ 18).

وتشكل دلالة البناء المجردة وسلامتها معيارًا تتحقق به الأفضلية القواعدية له، وكلما كانت الصيغة الصرفية ضمن محددات البناء الكلي القالبية كانت أفضل قواعديا، وقد "تحرى الصرفيون العلاقة بين البنية الصرفية، وما يكون لها من دلالة معنوية خاصة، ثم جردوا لكثير من الصيغ الصرفية دلالات كلية عامة، تنضبط على أساسها صوغ الكلمة وبناؤها" (عبد المؤمن، 2014: 1140). وعلى ذلك يكون دخول النمط اللغوي في حيّز دلالة البناء القالبية محدّدًا من محددات المقبولية القواعدية له، ومما يرفع من درجات أفضليته القواعدية، وإذا لم يتحقق ذلك فإنَّ النمط اللغوي الاستعمالي يكون بعيدًا عن هذه المحددات، وتقل درجات أفضليته القواعدية، ومثال ذلك: "وربما أُعِلَّ فُعَّال كـ(نُيَّام)؛ والتزم تصحيح فُعُول كـ(عُذُوٍّ). و(عُفُوٍّ)؛ لأنَّه لو أعل الإعلال المذكور التبس بفَعِيل كـ(جَلِيٍّ) و(زَكِيٍّ) بخلاف (فُعُول ومَفْعُول) فإنَّ التباسهما بغير بنائهما مأمون؛ إذ ليس في الكلام (فُعِيل، ولا مَفْعِيل) إلاَّ ما ندر كـ(مَسْكِين). فإذا ظُفِرَ بما يوازنهما عُلِمَ أنَّه مُغَيَّر عن أصله، كـ(بُكِيٍّ) (مَكِيٍّ)" (ابن مالك، 2009: 153)، فضمان عدم الالتباس الدلالي للصيغة هو الذي أدى إلى قبولها.

من هنا سيتشكل نموذج المفاضلة لعناصر قواعدية البناء الصرفي من أربعة عناصر: الخفة، المشابهة، أمن اللبس، الدلالة، والنمط الاستعمالي اللغوي محتكم إليها، وكلما حقق أكبر قدر منها ارتفعت أفضليته القواعدية، وكلما فقد شيئا منها انعكس ذلك على أفضليته القواعدية، وسيتكون جدول المفاضلة من أربع وحدات، لكل عنصر وحدة، وسيشار إلى العنصر المتحقق بإشارة (✓)، وإلى العنصر المفقود بإشارة (X):

الخفة		المشابهة		أمن اللبس		الدلالة	
✓	X	✓	X	✓	X	✓	X

نماذج تحليلية

سأقف على مجموعة من الأنماط الاستعمالية لصيغ صرفية وُصِفَت بالقلة في كتاب سيبويه، وسأقوم بعرضها على نموذج الأفضلية القواعدية للبناء الصرفي، بقصد إدراك مقدار نجاعة النموذج، ومدى تحقيق الأنماط المتناولة لعناصر الأفضلية القواعدية الخاصة بالبناء الصرفي، الأمر الذي سيكشف مقدار جودتها القواعدية التي تشكل انعكاسا لمقدار مقبوليتها الاستعمالية، بما يؤكد مسألة الجودة النوعية فيها:

1. جمع (فَعِيْلَة) على (فُعُل):

نص سيبويه عند حديثه عن جمع ما كان عدد حروفه أربعة على أنَّ "ما كان عدد حروفه أربعة أحرف وفيه هاء التأنيث وكان (فَعِيلةً) فإنَّك تكسره على (فَعَائِل)، وذلك نحو: صَحِيفةٍ وصَحَائِف، وقَبِيْلَةٍ وقَبَائِل؛ وكَتِيْبةٍ وكَتَائِب، وسَفِينةٍ وسَفَائِن، وحَدِيْدَةٍ وحَدَائِد. وذا أكثر من أن يحصى. وربَّما كسروه على (فُعُلٍ)، وهو قليل، قالوا: سَفِينةٌ وسُفُنٌ، وصَحِيْفَةٌ وصُحُفٌ، شبهوا ذلك بَقَلِيْبٍ وقُلُبٍ، كأنَّهم جمعوا سفينٌ وصحيفٌ حين علموا أنَّ الهاء ذاهبةٌ، شبَّهوها بِجِفارٍ حين أجريت مجرى جُمُدٍ وجَمَادٍ" (سيبويه، 1988: 3/ 610).

عنصر الخفة متحقق في هذا النمط الاستعمالي الثلاثي المكون من ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة، فهو من الأبنية المقبولة في السلوك اللغوي للعربية، بل يعكس النموذج الأساس للبناء الثلاثي للعربية، فلا توجد إشكالية صوتية فيه بل تحققت فيه الخفة. والمشابهة تحققت كذلك لأن هذه الصيغة مشهورة لجمع عدد من الأنماط الاستعمالية "نحو رَسُول ورُسُلٍ، ويكون جمع (فَعِيْل) نحو: سَرِيْر وسُرُر، ويكون جمع (فَعَال) نحو سَحَاب وسُحُب، ويكون جمع (فِعَال) نحو حِمَار وحُمُر" (ابن القطاع: 1999: 270).

إنَّ جمع هذه الأنماط على هذه الصيغة يؤمن معه اللبس ويتحقق، وليس الشأن كذلك فيما أشار سيبويه إلى قلته، لذا مال سيبويه إلى أن تجمع هذه الأنماط على (فَعَائِل) لأسباب يبدو أنَّ الباعث عليها هو أمن اللبس، ذلك أنَّ جمعها على (فُعُل) مدعاة إلى افتراض سقوط الهاء من المفرد، وأشار إلى أنَّ جمعها على هذه الصيغة تشبيها لها بما لا هاء فيه "شبهوا ذلك بَقَلِيْبٍ وقُلُبٍ" (سيبويه، 1988: 3/ 610). كما أنَّ هذا السلوك اللغوي القائم على

إسقاط الهاء من المفرد في الجمع مخصوص بأنماط استعمالية محددة "لأنّ هذا الجمع بإسقاط تاء التأنيث إنما يكون في الخَلْق من نحو: (تَمْرة)، و(تَمْر)، و(قَمْحة)، و(قَمح)؛ فأمّا ما كان مصنوعًا، فهو قليل لم يأت منه إلّا اليسيرُ، نحو: (سَفِينة)" (ابن يعيش، 2002: 5/ 495). ثم إنَّ بناء (فُعُل) يأتي على سبعة عشر وجهًا (ابن القطاع: 1999: 269)، الأمر الذي يدعو إلى مزيد تدقيق في النمط الذي يأتي عليها تجنبًا للبس المتوقع.

ولا توجد إشكالية في دلالة هذا النمط على مطلق الجمع لبناء (سفينة)، فتكسير المفرد يقبل تقليل عدد الحروف ابتداء، كما أنَّ الاستعمال اللغوي لم يعترض على دلالة مثل: (سُفُن) و(صُحُف) على الجمع، خاصة أنَّ البناء الذي جاءت عليه هذه الأنماط مما يدل في بعض الاستعمالات على الجمع. وبعرض هذا النمط الاستعمالي على عناصر الأفضلية القواعدية نجد الآتي:

الخفة	المشابهة	أمن اللبس	الدلالة
✓	✓	X	✓

2. مجيء مصدر المرة من الفعل الثلاثي المجرد بزيادة تاء على لفظ المصدر الصريح:

يقول سيبويه: "وإذا أردت المرة الواحدة من الفعل جئت به أبدًا على (فَعْلةٍ) على الأصل، لأن الأصل (فَعَل). فإذا قلت الجُلُوس والذَّهاب ونحو ذلك فقد ألحقت زيادةً ليست من الأصل ولم تكن في الفعل. وليس هذا الضرب من المصادر لازمًا بزيادته لباب (فَعَلَ) كلزوم (الإفْعَال) و(الاسْتِفْعال) ونحوهما لأفعالهما. فكان ما جاء على (فَعَل) أصله عندهم (الفَعْلُ) في المصدر، فإذا جاؤوا بالمرة جاؤوا بها على (فَعْلَةٍ) كما جاؤوا بتمرةٍ على تمرٍ. وذلك: قعدت قعدةً وأتيت أتيةً. وقالوا: أتيته إتيانةً، ولقيته لقاءةً واحدةً، فجاؤوا به على المصدر المستعمل في الكلام. كما قالوا: أعْطَى إعطاءةً واستدرَج استدْرَاجةً. ونحو إتيانةٍ قليلٌ، والاطراد على (فَعْلةٍ)" (سيبويه، 1988: 45/4). ينص سيبويه في هذا الاقتباس على أنَّ قياس المصدر الدال على المرة للفعل الثلاثي المجرد أن يكون من وزن (فَعْلة)، وأنَّ الشأن في الإتيان بلفظ المصدر الصريح وإلحاقه بتاء في آخره مقصور على ما كان من الأفعال مزيدًا، لذا حكم على ما جاء من مصادر المرة من الأفعال الثلاثية بلفظ المصدر الصريح وإلحاق تاء في آخره بالقلة.

إنَّ التعبير عن المرة بهذا النمط اللغوي الذي جاء على لفظ المصدر الصريح وإلحاق تاء في آخره لا إشكالية صوتية تتعلق بالخفة فيه، ذلك أنَّ لفظ المصدر الصريح للفعل (أتى) مألوف مقبول صوتيًا، والتغير الذي لحقه هو إلحاق تاء إلى آخره فقط. كما أنَّ المشابهة متوافرة فيه، فمصادر الأفعال المزيدة الدالة على المرة تكون بلفظ مصدرها الصريح وبإضافة التاء في آخره.

ويفتقر التعبير عن المرة بهذا النمط الاستعمالي إلى أمن اللبس، والقدرة على تحقيق الدلالة المقصودة، أمَّا أمن اللبس فلن يتحقق عبر استعمال هذا النمط لوظيفة الصيغة المحددة الدالة على المرة، وعلل ابن يعيش لعدم أمن اللبس ابتداء بقوله: "جاؤوا به على المصدر المستعمل، كأنّهم نزلوا الزيادة غير اللازمة منزلةَ اللازمة" (ابن يعيش، 2002: 69/4)، ذلك أنها ستختلط بالنمط المستعمل للدلالة على المرة من الفعل المعدّى بالهمزة "كَقَوْلِكَ إِقْبالةً وَاحِدَةً" (ابن منظور، د.ت: أتي: 13/14)، وسيختلط كذلك بمصدر الفعل (أفعل) إذا كان معتل العين؛ فمصدره يجيء بحذف الألف الزائدة والتعويض عنها بالتاء (أقام: إقَامَة، أشَادَ: إشادة، أهان: إهانة).

وفيما يتعلق بالدلالة فإنَّ المرة من حيث الوضع تأتي من الثلاثي بصيغة (فَعْلة) " والمرَّة من الثلاثي كله على وزن (فَعْلَة)" (ابن مالك، 2009: 76)، كما أنَّ صيغة (إفْعَالة) قد جاء عليها مجموعة من الأسماء: "نحو إطْنَابة للمظلة وللسير الذي على رأس الوتر وإستارّة للسَّتر وإشرارة لما يُشَرَّرُ عليه الأقْطُ" (ابن القطاع، 1999: 233)، مما يجعل دلالتها على المرة مدعاة إلى كثير من الخلط. وبعرض هذا النمط الاستعمالي من صيغ المصدر الدال على المرة على عناصر الأفضلية القواعدية نجد:

الخفة	المشابهة	أمن اللبس	الدلالة
✓	✓	X	X

3. جمع (فَعَل) على (فِعَال):

جاء في الكتاب: "وقالوا: الحِجَارَ فجاؤوا به على الأكثر والأقيس، وهو في الكلام قليل. قال الشاعر:

كأنّها من حِجَار الغَيْلِ ألبسها مضاربُ الماءِ لونَ الطُّحلُبِ اللّزِبِ (سيبويه: 1988: 3/ 572)

نص سيبويه في حديثه حول هذا النمط الاستعمالي من أنماط جمع الاسم من وزن (فَعَلَ) على أنّ مجيئه على (فِعَال) هو الأقيس ولكنه كاستعمال أقل، وليس الأمر كما ذهب إليه عبد السلام هارون حين نص في تعليقه على الشاهد بقوله: "جمع حجر على حجار، والقياس أحجار" (سيبويه: 1988: حاشية 3/ 572)، بل إنَّ القياس (حِجَار)، وقد بينّ سيبويه ذلك وفصل حين قال: "وما كان على ثلاثة أحرف وكان (فَعَلًا) فإنك إذا كسرته لأدنى العدد بنيته على (أفْعَال). وذلك قولك: جَمَلٌ وأجمال... فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجيء على (فِعَالٍ وفُعُول). فأمَّا الفِعال فنحو جمالٍ وجبالٍ، وأمَّا الفُعُول فنحو أسود وذكور، والفعال في هذا أكثر... وربما جاء (الأفعال) يُستغنى به أن يكسر الاسم على البناء الذي هو لأكثر العدد فَيُعنَى به ما عُنِيَ بذلك البناء من العدد. وذلك نحو: قَتَب وأقتاب... وقد يلحقون (الفِعَال) الهاء... وذلك قولهم: جَمَل: جِمَالَة، وحَجَرْ: حجَارَة. والقياس على ما ذكرنا" (سيبويه: 1988: 3/ 570-572).

تعدّدت الأنماط الاستعمالية لهذه الوظيفة الصرفية، وهي الدلالة على أكثر العدد من صيغة (فَعَل)، ورأينا أنها جاءت على (فِعَال) و(فُعُول) و(فِعالَة)، لكنَّ مجيئها على (فِعال) قليل إذا ما قيس بغيره من الأنماط الاستعمالية، ذلك أنَّ الاستعمال اللغوي سلك مسلكين أفقدا صيغة (فِعال) حضورها؛ اكتفى الأول منهما بما دل على القلة من الأنماط الاستعمالية المبنية على صيغة (أفعال)، واستعمله للكثرة. واستغنى الثاني منهما بوزن (فِعالة) المزاد في آخره هاء عن غيره من الأنماط؛ وكان حضور الوزن القياسي (فِعال) قليلًا كما يرى سيبويه. ولا إشكالية صوتية فيه، بل إنَّ نسقه الصوتي مألوف في أبنية العربية.

افتقد هذا النمط الاستعمالي الذي جاء على صيغة (فِعَال) كجمع لمفرد من وزن (فَعَل) إلى عنصر المشابهة على نحو كبير، ذلك أنَّ الاستعمال اللغوي مال في الأكثر إلى جمع ما كان من وزن (فَعَل) على صيغ أخرى كصيغتي (فِعَالة) و(أفْعَال) على الرغم من اشتهار دلالة صيغة (أفْعَال)على أدنى الجمع، حتى في السياقات التي تتطلب الدلالة على الكثرة كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَا نَفِدَتْ كَلِمَاتُ اللَّهِ﴾ (لقمان: 27)، حيث جمعت (قَلَم) من وزن (فَعَلَ) على (أَقْلَام) من وزن (أَفْعَال)، وأكّد ابن يعيش ذلك بقوله: إنَّ "الجموع قد يقع بعضُها موضعَ بعض، ويُستغنى ببعضها عن بعض، ألا ترى أنّهم قالوا: (رَسَنٌ)، و(أَرْسانٌ)، و(قَلَمٌ)، و(أَقْلامٌ)، واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة، لأنّ القليل داخلٌ في الكثير" (ابن يعيش: 2002: 3/ 225) وقد سجل المعجم العربي جواز جمعه على (قِلَام) جاء في لسان العرب: "القَلَم: الَّذِي يُكتب بِهِ، وَالْجَمْعُ أَقْلام وقِلام. قَالَ ابْنُ بَرِّيّ: وَجَمْعُ أَقْلام أَقَالِيم" (ابن منظور، د.ت: قلم: 12/ 490).

أمن اللبس من الإشكاليات الملاحظة على هذا النمط ذلك أنَّ صيغة (فِعَال) ليست خالصة للجمع فقد ذكر ابن القطاع الصقلي أنها تأتي على ثلاثة وعشرين وجهًا (ابن القطاع، 1999: 276) كان نصيب الجمع منها ثلاثة عشر حيث جاء فيها "جمع (فَعْل) نحو كِلاب وجمع (فِعْل) نحو ذِئَاب، وجمع (فَعِيل) نحو ظِراف وجمع (فَعُل) نحو رِجال وجمع (فُعْل) نحو جِلال وجمع (أفْعَل) نحو أعْجَف وعِجَاف. وجمع (فَعْلاء) عَجْفَاء وعِجَاف. وجمع (فُعَلاء) نحو عُشَراء وعِشَار... ويكون جمع (فَعْلان) نحو عَطْشَان وعِطَاش. وجمع (فَعْلة) كخَصْلة وخِصَال. وجمع (فُعْلة) كرُقْعَة ورِقاع. وجمع (فِعْلة) نحو حِقَّة وحِقَاق... وجمع (فَعِلٍ) نحو عجافٍ"(ابن القطاع، 1999: 276). وأمام هذه السعة الاستعمالية للصيغة اتجه الاستعمال اللغوي نحو صيغ أخرى لهذا النمط اللغوي، يكون دورانها أقل من دوران صيغة (فِعال) بحثًا عن محددات تميزية تختص بها.

ليس في استعمال النمط لهذه الوظيفة إشكالية دلالية، فإشارته إلى الجمع واضحة خاصة أنَّ آحاده ذوات. وبعرض هذا النمط بصيغة (فِعال) على عناصر الأفضلية القواعدية نجد:

الخفة	المشابهة	أمن اللبس	الدلالة
✓	X	X	✓

4. مجيء الاسم من وزن (فُعَاعِيل):

أشار سيبويه في معرض حديثه عن أبنية الاسم إلى بناء قل مجيء الأسماء عليه، وهو (فُعَاعِيل)، يقول: "ويكون على (فُعَاعِيل)، وهو قليل في الكلام، قالوا: ماءٌ سُخَاخِيْن صفة. ولا نعلم في الكلام غيره" (سيبويه، 1988: 4/ 254)، ونص أكثر من عالم على أنه لم يأت من الأنماط على هذا البناء إلا هذا المثال (انظر في ذلك مثلا: ابن عصفور، 1987: 1/ 139)، ذلك أنَّ في الاستعمال اللغوي أنماط أخرى تقوم مقامها: "مَاءٌ سُخْن، بضَم السين وسكون الخاء، أَي حارٌّ. وماء سَخِينٌ ومُسَخَّنٌ وسِخِّين وسُخاخِينٌ: سُخْنٌ، وكذلك طعامٌ سُخاخِين" (ابن منظور، د.ت: سخن: 13/ 205).

تتركز إشكالية هذا النمط بصورة رئيسة في المسألة الصوتية المتأتية من جانبين: تكرار عين البناء مع التفريق بينهما في الصيغة لغير ضرورة استعمالية، وهذا الشكل من أشكال الزيادة في البناء لا يؤدي أي غرض من أغراض الزيادة في المبنى (عبد الحميد، 1995: 35-36)؛ كمد الصوت أو التعويض عن محذوف أو تكثير حروف الكلمة أو إفادة معنى إضافي أو إلحاق. فقد خرج هذا النمط على دوافع الزيادة بتكرار حرف من حروف البناء، وهذا النوع من التكرار يمجّه الاستعمال اللغوي ويفضل التضعيف عليه و"قد علموا أنَّ إدغام الحرف في الحرف أخف عليهم من إظهار الحرفين" (ابن جني، 1952: 2/ 227)، وهو ما تحقق في (سِخِّين) مثلًا، ولا يخفى مقدار الثقل بهذا التكرار الذي يتعارض مع معايير الخفة الصوتية خاصة إذا لم يقدم إضافة دلالية.

والجانب الآخر من جوانب الإشكالية الصوتية في هذا النمط هو اشتماله على مقطعين صوتيين مفتوحين (suhāhînu)، وتوالي هذين المقطعين في الكلمة العربية "مقيد غير مألوف في الكلام العربي، ولا يسمح الكلام العربي بتوالي أكثر من اثنين من هذا النوع" (أنيس، 1975: 165)، ولم يشتهر حضوره إلا في صيغ منتهى الجموع.

وعنصر المشابهة مفقود كذلك، فلم يأت اسم على هذا البناء إلا هذا النمط، وقد نص سيبويه على ذلك بقوله: "ولا نعلم في الكلام غيره" (سيبويه، 1988: 4/ 254)، وأكد ذلك صاحب الصحاح في قوله: "وماء سُخَاخِيْن على فُعَاعِيْل بالضم. وليس في كلام العرب غيره" (الجوهري، 1979: سخن:5/ 2134)، أي إنَّ السلوك اللغوي لم يتبنَّ هذه الصيغة ويستعملها.

أمَّا أمن اللبس فقد تحقق لهذا النمط عبر البناء على هذه الصيغة حيث لم يستعمل إلا له، ولهذا المثال فقط، ودلالته لن تتأثر لأنها لن تختلط

بدلالة غيرها من الأبنية. وبعرض هذا النمط اللغوي على عناصر أفضلية قواعدية البناء الصرفي نجد:

الخفة	المشابهة	أمن اللبس	الدلالة
X	X	✓	✓

5. النسبة إلى وزن (فَعِيلَة):

ذكر سيبويه في الكتاب أنهم: "تركوا التغيير في مثل حَنِيْفَة، ولكنه شاذٌّ قليلٌ، قد قالوا في سَلِيمة: سَلِيْمِيٌّ، وفي عَمِيرة كلب: عَمِيْرِيٌّ. وقال يونس هذا قليل خبيث. وقالوا في خُرَيْبَة خُرَيْبِيٌّ. وقالوا: سَلِيقيٌّ للرجل يكون من أهل السليقة" (سيبويه، 1988: 3/ 339). تناول سيبويه هنا مسألة النسبة إلى (فَعِيْلة) ونص في بداية الباب على أنَّ حذف الياء عند النسبة إليها هو القياس (سيبويه، 1988: 3/ 339)، ويعلل السيرافي لحذف الياء من الاسم بقوله: "والحجة في ذلك أنَّ هذه الياء قد تحذفها العرب من فَعِيل وفُعَيل كقولهم ثَقفي وسَلمي، وليس في الاسم إلا تغيير حركة آخره بدخول ياء النسبة. وتغييره أنّا نلزم آخره الكسرة وهو الفاء من ثقيف، والميم من سليم، فإذا فعلنا ذلك اجتمع ياء النسبة، والكسرة التي قبلها اللازمة، وياء فَعيل وفُعيل كل ذلك جنس واحد، فحذفوا الياء التي في فَعِيل وفُعَيل استثقالا" (السيرافي، 2008: 4/ 97).

إذا نظرنا في هذا المظهر الاستعمالي للنسبة إلى الاسم من وزن (فَعِيْلة)، والموسوم بالقلة في كتاب سيبويه ومجيئه على (فَعِيْلِيّ)، وجدنا أنه خرج على إحدى محددات المقبولية القواعدية للبناء الصرفي، وهو الخفة، ذلك أنَّ السيرافي نص على سبب الاعتراض على هذا البناء وهو الاستثقال (السيرافي، 2008: 4/ 97)، وأن محددات المقبولية للمظهر الاستعمالي الآخر للبناء توافرت على نحو أكبر فيه، وذلك بحذف الياء. فالعنصر المفقود من عناصر الأفضلية القواعدية هو عنصر الخفة في هذا النمط الاستعمالي من أنماط النسبة إلى صيغة (فَعِيْل)، وجاء الاعتراض عليها من تكون بنيتها من مجموعة من الكسرات المتتالية (fa<îliyyun).

وقد توافرت بقية عناصر الأفضلية القواعدية لهذا البناء، فالمشابهة متحققة عبر أمثلة متعددة صيغت بالطريقة نفسها كما ذكرها سيبويه: (عَمِيْرِيٌّ، خُرَيْبِيٌّ، سَلِيقيٌّ)، وعبر أمثلة أخرى للنمط الاستعمالي نفسه، ويشير ابن جني إلى ذلك بقوله: "فَإِن كَانَ قبل الْيَاء وَاو لم تحذف الْيَاء قَالُوا فِي بني حويزة حويزي وَمثله فِي بني طويلة طَوِيلي، وَكَذَلِكَ إِن كَانَت الْكَلِمَة مضعفة لم تحذف ياؤها، تَقول فِي شَدِيدَة شديدي وَفِي جَليلة جليليٌّ" (ابن جني، 1988: 138). وأمن اللبس متحقق عبر هذه الصيغة، فلم تختلط بغيرها من الصيغ، وبقيت ضمن الإطار العام لصيغ الاسم المنسوب. والدلالة على النسبة متحققة كذلك، فمعناها متأتٍ من اللاحقة الصرفية الدالة على النسب، ولهذه اللاحقة قيمة خلافية تمنع غيرها من الدخول في حيزها الدلالي. وبعرض هذا النمط الاستعمالي على عناصر الأفضلية القواعدية للبناء الصرفي نجد الآتي:

الخفة	المشابهة	أمن اللبس	الدلالة
X	✓	✓	✓

6. إبدال واو المثال في صيغة (أفْعَلْتُ):

أشار سيبويه إلى إبدال واو المثال في صيغة (أفْعَلْتُ) في باب (ما يلزمه بدل التاء) قائلًا: "وقد أبدلت في (أفْعَلْتُ)، وذلك قليل غير مطرد، من قبل أنَّ الواو فيها ليس يكون قبلها كسرة تحولها في جميع تصرفها، فهي أقوى من (افْتَعَل). فمن ذلك قولهم: أتْخَمَه، وضَرَبَه حتى أتْكَأَه، وأتْلَجَه يريد أوْلَجَه، وأَتْهَم لأنه من التَوَهُّم؛ ودعاهم إلى ذلك ما دعاهم إليه في تَيْقُور، لأنها تلك الواو التي تضعف، فأبدلوا أجلد منها؛ ومع هذا أنها تقع في (يُفْعِل) و(يُفْعَل) بعد ضمة" (سيبويه، 1988: 334/4). وقد استأنس للتمثيل لحالتها بإبدال الواو تاء في كلمة (تَيْقُور)، وأقرَّ له بذلك أبو علي الفارسي (الفارسي، 1996: 217/5)، وأوضح ابن جني الأمر بقوله: "أصل (تَيْقُور) على هذا: (وَيْقُور)، فأبدل الواو تاء كما قالوا: (تَقِيَّةٌ) والأصل: (وَقِيَّةٌ)، وتُقاة وأصلها (وُقاة) وأشباه ذلك" (ابن جني، 1954: 227/2)، والدافع إلى هذا الإبدال المغاير للإبدال المبرر قياسًا في تقدم الكسرة على الواو في صيغة افتعل دافع صوتي، تأتى كما يرى سيبويه من ضعف الواو في هذا الموضع، وتمكن التاء.

لم يحقق هذا النمط الاستعمالي لصيغة (أفْعل) من المثال الواوي عنصر الخفة المعهود في سلوك الاستعمال اللغوي العربي، ذلك أنَّ الدافع إلى استبدال فاء الافتعال بالتاء إذا كانت واوًا هو الثقل الناتج عن وجود واو ساكنة بعد كسرة فإذا أخذنا مثلا (اتّصل) فإنَّ الأصل المفترض لهذا النمط هو (اوْتصَل) والمعروف أنَّ همزة الوصل مكسورة في الأساس، والسلوك التصريفي للعربية يقوم في مثل هذه الحال باستبدال الواو بالياء، ولكنه استبدلها هنا بالتاء أخذا بمبدأ المماثلة الصوتية (ابن جني، 1954: 222/1)، ولتصوير التغيرات التصريفية للصيغة:

waṢala >iwtaṢala >ittaṢala

وهذا مالم يتحقق للأنماط المسجلة: (أتْخَمَه، أتْكَأَه، وأتْلَجَه)، وشعر بذلك سيبويه حين قال: "الواو فيها ليس يكون قبلها كسرة تحولها في جميع تصرفها، فهي أقوى من (افْتَعَل)" (سيبويه: 1988: 4/ 334)، بمعنى أنَّ الواو في هذا النمط أقوى من الواو في صيغ (الافتعال) بسبب ما يجاورها إذ لا يسبب لها ضعفًا، والخفة لم تتحقق بهذا الاستبدال، وهذا النمط لا يحقق في هذه الصورة الخفة التي تشكل عنصرًا من عناصر الأفضلية القواعدية، بدليل ندرة الأمثلة التي جاءت عليه، حتى وصفها بعضهم بالشذوذ.

اشتمل هذا النمط الاستعمالي لصيغة (أفْعَل) مما كان مثالا واويا على عنصرين من عناصر أفضلية قواعدية البناء الصرفي هما المشابهة، وأمن اللبس؛ أمَّا المشابهة فقد سجل الاستعمال اللغوي ابتداءً مجموعة من الأنماط الاستعمالية التي استبدلت الواو فيها بالتاء "يُقال: رجُلٌ تُكَلَةٌ ورَجُلٌ وُكَلَة: إذا كان يكِل أمره إلى الناس؛ ويقال: الزم تِجْهَتَكَ ووِجْهَتَكَ عن الفراء؛ ويقال: داري تُجَاه دارك، ووُجاهَ دارِكَ، وتِجَاهَ دارِكَ" (الحلبي، 1961: 1/ 149)، وسمى ابن عصفور هذا الإبدال بغير المطرد، يقول: " فأُبدلت من الواو على غير اطِّراد، في (تُجاهٍ) وهو (فُعال) من الوجه، وتُراثٍ: (فُعال) من وَرِثَ، و(تَقِيَّةٍ: فَعِيلَة) من وَقَيتُ" (ابن عصفور، 1987: 383/1). كما أنَّ الإبدال القياسي استبدل فاء المثال إذا كانت واوًا في صيغ (الافتعال) بالتاء، حيث " أُبدلت باطِّراد من الواو في (افتَعَلَ) وما تَصرَّف منه، إذا كانت فاؤه واوًا، نحو: اتَّعَدَ واتَّزَنَ واتَّلَجَ، فهو مُتَّعِدٌ ومُتَّزِنٌ ومُتَّلِجٌ، ويَتَّعِدُ ويَتَّزِنُ ويَتَّلِجُ، واتِّعادٌ واتِّزانٌ واتِّلاجٌ" (ابن عصفور، 1987: 384/1).

وأمن اللبس المتعلق بصيغة (أفعل) من الثلاثي الذي عُدّي بالهمزة متحقق، ذلك أنَّ التعديل لم يقع بمغادرة الصيغة إلى صيغة أخرى، بل اقتصر على تعديل داخلي للصيغة نفسه، وحافظت هذه الصيغة حتى بعد التعديل على الدلالة الكيانية المستحقة لصيغة (أفعل) ولم تخرج عليها. أمَّا بقية عناصر أفضلية قواعدية البناء الصرفي فغير متحققة.

أثّر هذا التعديل في صيغة (أفعَل) من المثال الواوي على الدلالة الكلية للفظة، ذلك أنَّ معنى الكلمة مكون من الصيغة ومن المادة اللغوية التي بنيت الصيغة منها، وهذا الاستبدال سيكون عاملا مهما من عوامل ضياع الدلالة الكلية للكلمة أو اختلاطها، ذلك أنَّ تصور (أتْخَمَه) من (تَخم) و(أتْكَأَ) من (تَكَأَ)، و(أتْلَجَه) من (تَلَج) سيؤدي إلى عدم وضوح المعنى، والأصل في قواعدية البناء الصرفي أن يحافظ على المعنى الأصلي، حتى وإن طرأ للصيغة بعض التغيرات والتعديلات، فمن طبيعة البناء الصرفي الإشارة إلى أصل ما طرأ عليه تغير أو تعديل لسبب من الأسباب، وهذا ما لم يتحقق هنا، فالإبدال وقع دون قاعدة معروفة، ودون إشارة إلى ما حذف شأن أبنية الصرف المعدَّلة. وبعرضه على عناصر أفضلية قواعدية البناء الصرفي نجد:

الخفة	المشابهة	أمن اللبس	الدلالة
X	✓	✓	X

جمع (فَعْل) على (فَعِيْل) في الكثرة:

ذكر سيبويه في شأن ما كان من وزن (فَعْل) أنّك "إذا ثلثته إلى أن تعشّره فإن تكسيره (أفْعُلٌ) وذلك قولك: كلبٌ وأكلبٌ، وكعبٌ وأكعبٌ، وفرخٌ وأفرخٌ، ونسرٌ وأنسرٌ. فإذا جاوز العدد هذا فإنَّ البناء قد يجيء على (فِعَالٍ) وعلى (فُعُولٌ) وذلك قولك: كلابٌ وكباشٌ وبغالٌ. وأمَّا (الفُعُولُ) فَنُسُورٌ وبُطُونٌ. وربما كانت فيه اللغتان فقالوا (فُعُولٌ) و(فِعَالٌ)، وذلك قولهم: فُرُوخٌ وفِرَاخٌ، وكُعوبٌ وكِعابٌ وفُحولٌ وفِحالٌ. وربما جاء (فَعِيلًا)، وهو قليل نحو: الكَلِيْب والعَبِيْد" (سيبويه، 1988: 3/ 567). وقد نص على أنَّ (فَعْل) إذا كُسِّر للكثرة فإنه يأتي على (فَعُول) وعلى (فِعَال)، ويأتي قليلا على (فَعِيل).

تعددت الأنماط الاستعمالية لوظيفية جمع الاسم من وزن (فَعْل) وذكر سيبويه للكثرة ثلاث صيغ: (فَعُول)، (فِعَال)، (فَعِيل)، ويفهم من كلام سيبويه أنَّ (فَعُول) و(فِعَال) صيغتان لا إشكالية فيهما، فلم يعلق بعد ذكرهما بشيء، وأن الإشكالية في صيغة (فَعِيل) التي وصفها بالقلة.

تعدّ صيغة (فَعِيْل) من الصيغ المشتركة بين الأبواب الصرفية، وقد أوصلها ابن القطاع إلى ثلاثة وثلاثين وجهًا (الصقلي، 1999: 286)، وما اشتهرت فيه منها هو مجيؤها مصدرًا "وجَب قلبُه وَجِيْبًا ووجَفَ وَجِيْفًا، ورَسَمَ البعيرُ رَسِيْمًا، فجاء على فعيلٍ... قَلَخَ البعيرُ يَقْلَخُ قَلِيْخًا، وهو الهدير" (سيبويه، 1988: 4/ 14)، وجاءت اسم فاعل ﴿وَلا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ﴾ (البقرة: 267) "الخبيث: الرديء وهو ضد الطيب اسم فاعل من خَبُثَ" (أبو حيان الأندلسي، 2010: 675/2)، وتكون للمبالغة "(فَعِيلٌ، وفُعَالٌ) أختان في باب (فَعُلت) هما لعمري كذلك، إلا أنَّ فَعِيْلًا (هو الأصل) وإنما يُخرَج به إلى (فُعَال) إذا أريد المبالغة، (وطُوَال وعُرَاض) أشد مبالغة من طويل (وعريض) (وفَعِيْل، وفُعَال) كلاهما من أبنية المبالغة" (ابن جني، 1954: 1/ 240-242)، وجاءت اسم مفعول: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ (البقرة: 267) " الحَميدُ: المَحْمُود فَعِيلٌ بمعنى مَفْعُول" (أبو حيان الأندلسي، 2010: 675/2)، واشتهرت كبناء من أبنية الصفة المشبهة كما أكد ذلك محمد الخضر حسين (حسين، 1353هـ: 62)، ولخّص الحملاوي ذلك بقوله: "ظهر لك مما تقدم أنَّ فَعيلًا يأتي مصدرًا، وبمعنى فاعِل، وبمعنى مفعول، وصفة مشبهة" (الحملاوي، د.ت: 126).

لم يتحقق لهذه الصيغة في هذا النمط الاستعمالي من عناصر الأفضلية القواعدية إلا عنصري الخفة والمشابهة. أمَّا مسألة الخفة فلا إشكالية فيها، فبناء(fa>îlun) بناء مقبول صوتيًا. والمشابهة حاضرة في جمع بعض الأسماء على (فَعِيْل) دون غيرها لجمع بعض الأسماء من وزن (فَعْل) يقول السيوطي: "يُغني عَنْهُمَا فَعيل... فِي الِاسْتِعْمَال كَقَوْلِهِم ضئين فِي ضَأْن وَلم يَقُولُوا ضئان وضؤون وَقَالُوا فِي الْمعز معيز وَلم يَقُولُوا معوز نعم قَالُوا معاز والأصح أَنَّهُمَا تكسير أَي جمعان" (السيوطي، 1980: 3/ 357). وحضرت المشابهة كذلك في جمع أسماء من غير بناء (فَعْل) على (فَعِيْل) كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَنكَرَ الأَصْوَاتِ لَصَوْتُ الحَمِيرِ﴾ (لقمان: 19).

افتقر هذا النمط الاستعمالي إلى أمن اللبس، والتحقق الدلالي، فهذه الصيغة المشتركة بين عدد كبير من الأبواب الصرفية، وهذا التنوع الدلالي الذي تستوعبه، جعل مسألة الاعتداد بها كبناء من أبنية الجمع لوزن (فَعْل) أمرًا محفوفًا بخطر الاختلاط، لذا قل استعمالها في هذا الباب. وعنصر الدلالة لهذا البناء مضطرب كذلك، فمجيء (عبيد) عليه واختصاص بناء هذا النمط بوصف مدعاة إلى الاختلاط الدلالي بينه وبين الفاعلية والمفعولية

والمبالغة وغيرها، بعكس ما جمع عليه من غير الصفات كلفظ (الحمير). ونرى أنَّ إشكالية هذه الصيغة لجمع الاسم من وزن (فَعْلْ) إشكالية مركبة تعلق جزؤها الأول بالكم، وتعلق جزؤها الثاني بعناصر الأفضلية القواعدية، وبعرضها على عناصر الأفضلية القواعدية للبناء الصرفي نجد الآتي:

الخفة	المشابهة	أمن اللبس	الدلالة
✓	✓	X	X

النتائج

1. تتكون عناصر الأفضلية القواعدية للبناء الصرفي من الخفة وأمن اللبس والمشابهة والدلالة.
2. عناصر أفضلية قواعدية البناء الصرفي تمثيل لميل الممارسة الاستعمالية اللغوية.
3. توافر القدر الأكبر من عناصر الأفضلية القواعدية في النمط الاستعمالي الصرفي يؤدي إلى أن يكون حضوره الاستعمالي أكبر.
4. الأنماط الاستعمالية الصرفية الموسومة بالقلة في كتاب سيبويه قد تفتقر إلى بعض عناصر الأفضلية القواعدية، الأمر الذي أدى إلى محدودية استعماليتها.

المصادروالمراجع

إبرير، بشير. (2011). *الخفة والثقل مبدآن أساسيان في النظرية اللغوية العربية* (قراءة في باب الإدغام من كتاب سيبويه). التواصل في اللغات والثقافة والأدب. 29.

الإشبيلي، ابن عصفور علي (669هـ). (1987). *الممتع الكبير في التصريف*. 2ج. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط1. بيروت: دار المعرفة.

الأندلسي، أبو حيان محمد بن يوسف (754هـ)، (2010). *البحر المحيط في التفسير*. 11ج. طبعة بعناية الشيخ زهير جعيد. د.ط. بيروت: دار الفكر.

أنيس، إبراهيم. (1975). *الأصوات اللغوية*. ط5. القاهرة: المكتبة الأنجلو مصرية.

البكّاء، محمد كاظم. (1989). *منهج سيبويه في التقويم النحوي*. ط1. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية العامة.

ابن جني، عثمان (393هـ). (1952). *الخصائص*. 3ج. تحقيق: محمد علي النجار. د.ط. القاهرة: دار الكتب المصرية.

ابن جني، عثمان (393هـ). (1954) *المنصف شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للإمام أبي عثمان المازني النحوي البصري*، 3ج. تحقيق: إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين. ط1. القاهرة: وزارة المعارف العمومية.

ابن جني، عثمان (393هـ). (1988). *اللمع في العربية*. تحقيق: سميح أبو مغلي. د.ط. عمان: دار مجدلاوي.

الجوهري، إسماعيل بن حمّاد (393هـ). (1979). *الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية*. 7ج. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط2. بيروت: دار العلم للملايين.

حسان، تمام. (1985). *درجات الصواب والخطأ في النحو والأسلوب*. مجلة المجمع العلمي. بحوث مؤتمر الدورة الحادية والخمسين. 56.

حسين، محمد. (1353هـ). *القياس في اللغة العربية*. د.ط. القاهرة: المكتبة السلفية.

الحلبي، أبو الطيب عبد الواحد (351هـ). (1961). *الإبدال*. 2ج. تحقيق: عز الدين التنوخي. دمشق: مجمع اللغة العربية.

الحملاوي، أحمد (1315هـ). د.ت. *شذا العرف في فن الصرف*. تعليق وتقديم: محمد عبد المعطي، أحمد المصري. د.ط. الرياض: دار الكيان.

الحموز، عبد الفتاح. (1987). *مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها*. مؤتة للبحوث والدراسات. 1 (2).

رزايقية، محمود. (2022) *نظرية الأفضلية اللغوية - دراسة تأصيلية في التراث النحوي العربي* -. مجلة المعيار. 63 (26).

الرفايعة، حسين. (2006). *ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي*. ط1. عمان: دار جرير.

السامرائي، فاضل. (2007). *معاني الأبنية في العربية*. ط2. عمان: دار عمّار.

سيبويه، عثمان بن قنبر (180هـ). (1988). *الكتاب*، 5ج. تحقيق: عبد السلام هارون. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيرافي، أبو سعيد الحسن (368هـ). (2008). *شرح كتاب سيبويه*. 5ج. تحقيق: أحمد مهدلي، علي سيد علي. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، عبد الرحمن (911هـ). (1992). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. 7ج. تحقيق: عبد السلام هارون، عبد العال مكرم. د.ط. بيروت: مؤسسة الرسالة.

السيوطي، عبد الرحمن (911هـ). (2006). *الاقتراح*. تحقيق عبد الحكيم عطية. ط2. تركيا: دار البيروتي.

السيوطي، عبد الرحمن (911هـ). د.ت. *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*. 2ج. تحقيق: محمد جاد المولى بك، محمد أبو الفضل إبراهيم، علي محمد البجاوي. ط3. القاهرة: دار التراث.

الصاعدي، عبد الرزاق. (2002). *تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم*. 2ج. ط1. المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

الصقلي، ابن القطاع (515ه). (1999). *أبنية الأسماء والأفعال والمصادر*. تحقيق: أحمد محمد عبد الدايم. د.ط. القاهرة: دار الكتب المصرية – مركز إحياء التراث.

عبابنة، يحيى. (2017). *اللغة العربية بين القواعدية والمتبقي في ضوء نظرية الأفضلية: دراسة وصفية تحليلية*. ط1. إربد: دار الكتاب الثقافي.

عبد الحميد، محمد. (1995). *دروس التصريف – القسم الأول في المقدمات وتصريف الأفعال*. د.ط. الرياض: وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

عبد المؤمن، محمد. (2014). *ضوابط صوغ البنية الصرفية بين النظرية والتطبيق*. حولية كلية اللغة العربية بنين بجرجا. 18 (2).

الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد (987ه). (1996). *التعليقة على كتاب سيبويه*. 6ج. تحقيق: عوض القوزي. ط1. الرياض: جامعة الملك سعود.

الفرّاء، يحيى بن زياد (207ه). (1955). *معاني القرآن*. 3ج. تحقيق: أحمد نجاتي، محمد النجار، عبد الفتاح الشبلي. ط1. القاهرة: دار الكتب المصرية.

فندريس، جوزيف. (1950). *اللغة*. تعريب: عبد الحميد الدواخلي، محمد القصاص. د.ط. القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية.

القرطبي، ابن مضاء (592ه). (1947). *الرد على النحاة*. تحقيق: شوقي ضيف. ط1. القاهرة: دار الفكر العربي.

القيسي، أحمد عبد المجيد. (2017). *نظرية الأفضلية اللغوية*. ط1. عمان: دار الفكر.

كاخر، رينيه. (2014). *النظرية التفاضلية في التحليل اللغوي*. ترجمة: فيصل المهنا. ط1. الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر.

ابن مالك، محمد (672ه). (2009). *إيجاز التعريف في علم التصريف*. تحقيق: محمد عثمان. ط1. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية.

مراشدة، رائدة، (2016) *عناصر الأفضلية النحوية والصيغ الاختيارية في القراءات الشاذة*. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة اليرموك: الأردن.

مراشدة، رائدة، وعبابنة، يحيى (2016)، *نظرية الأفضلية النحوية في القراءات القرآنية (ظاهرة الحذف أنموذجًا)*. المنارة. 1 (22).

بن موسلينج، محمد نيزوان، (2018) *الأفضلية القواعدية والاستعمالية في كتاب شواهد التوضيح لابن مالك*. رسالة دكتوراه غير منشورة. جامعة اليرموك: الأردن.

ابن منظور، جمال الدين محمد (711ه)، (د.ت). *لسان العرب*. 15ج. ط1. بيروت: دار صادر.

النجار، لطيفة، (1994). *دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها*. ط1. عمان: دار البشير.

أبو نواس، عمر. (2015). *التصنيف اللغوي بين المقبولية والأفضلية اللغة الرديئة نموذجًا*. دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية. 2 (42).

ابن يعيش، يعيش بن علي (643ه). (2002). *شرح المفصل*. 6ج. تحقيق: إميل يعقوب. د.ط. بيروت: دار الكتب العلمية.

References

Ababneh, Yahya. (2017). allughat alearabiyat bayn alqawaeidiat walmutabaqiy fi daw' nazariat al'afdaliat: a descriptive analytical study. ED1. Irbid: dar alkitab aalthaqafiy.

Abdul Hamid, Mohammad. (1995). Duros altasrif - the first section on introductions and verb conjugation. WE. Riyadh: Ministry of Islamic Affairs, Endowments, Call and Guidance.

Abdul Momen, Mohammad. (2014). dawabit sawgh albinyat alsarfiat bayn alnazariat waltatbiq. Yearbook of the College of Arabic Language for Boys in Gerga. 18 (2).

Al-Andalusi, Abu Hayyan Mohammad bin Yusuf. (754 AH), (2010). albahr almuhit fi altafsir. 11P. Edition carefully: Sheikh Zuhair Jaeed. W.E. Beirut: Dar Al-Fikr.

Anis, Ibrahim. (1975). al'aswat allughawiat. ED5. Cairo: The Anglo-Egyptian Library.

Al-Bakka', Muhammad Kazem. (1989). manhaj sibwyh fi altaqwim alnahwi. ED1. Baghdad: Ministry of Culture and Information, House of General Cultural Affairs.

Ebrier, Bashir. (2011). alkhifat wa althiqal mabda'an 'asasiaan fi alnazariat allughawiat alearabiat (a reading in the chapter on diphthongs from Sibawayh's book). Communication in languages, culture and literature. 29.

Al-Farra, Yahya bin Ziyad (207 AH). (1955). maani alqur'an. 3p. Edited by: Ahmed Najati, Mohammad al-Najjar, Abdel Fattah al-Shibli. ED1. Cairo: The Egyptian Book House.

Al-Farsi, Abu Ali Al-Hassan bin Ahmed (987 AH). (1996). Altaaliqat ala kitab Sibawayh. 6P. Edited by: Awad Al-Qawzi. ED1. Riyadh: King Saud University.

Al-Halabi, Abu al-Tayyib Abd al-Wahed (351 AH). (1961). al'ibdal. 2P. Edited by: Izz al-Din al-Tanukhi. WE. Damascus: The Arabic Language Academy.

Al-Hamalawy, Ahmed (1315 AH). (WD). Shaza custom in the art of exchange. Commentary and submission: Mohamed Abdel-Moati, Ahmed El-Masry. WE. Riyadh: Dar Al Kiyan.

Hassan, Tammam. (1985). darajat alsawab walkhata fi alnahw wal'usluba. Scientific Assembly Journal. Research

conference fifty-first session. 56.

Al-Humouz, Abdel-Fattah. (1987). mawadie allabs fi alearabiat wa'amn labasiha. Mutah for research and studies. 1 (2).

Hussein, Muhammad. (1353 AH). alqias fi allughat alearabiat. WE. Cairo: Salafiyah library.16.

Al-Ishbili, Ibn Osfour Ali (669 AH). (1987). almumtae alkabir fi altasrif. 2P. Edited by: Fakhruddin Qabawah. ED1. Beirut: Dar al-Ma'rifah.

Al-Jawhari, Ismaeil bin hmmad (393HA). (1979). alsihah taj allughat wasihah alearabia. 7P. Edited by: Ahmed Abdel Ghafour Attar. ED2. Beirut: dar aleilm lilmalayin.

Ibn Jinni, Othman (393 AH). (1952). alkhasa'is. 3P. Edited by: Mohammad Ali Al-Najjar. W.E. Cairo: The Egyptian Book House.

Jinni, Othman (393 AH). (1988). Allumae fi alearabia. Edited by: Samih Abu Mughali. WE. Amman: Dar Majdalawi.

Ibn Jinni, Othman (393 AH). (1954) almunsif sharh al'iimam 'abi alfath Othman bin jinni alnahwi likitab altasrif lil'imam 'abi othman almazni alnahwi albasariy, 3P. Edited by: Ibrahim Mustafa, Abdullah Amin. ED1. Cairo: Ministry of Public Education.

Kacher, Renee. (2014). alnazariat altafaduliat fi altahlil allughawii. Translated by: Faisal Al-Muhanna. ED1. Riyadh: King Saud University Publishing House.

Ibn Malik, Muhammad (672 AH). (2009). 'iijaz altaerif fi eilm altasrif. Edited by: Mohammad Othman. ED1. Cairo: Religious Culture Library.

Ibn manzur, jamal aldiin mohamad (711 AH), (WD). lisan alaarb. 15P. ED1. Beirut: dar sadir.

Al-Marashidat, rayidat. (2016) Anasir al'afdaliat alnahwiat walsiyagh alaikhtiariat fi alqira'at alshaadhat. Unpublished doctoral dissertation. Yarmouk University: Jordan.

Al-Marashidat, rayidat, and Ababneh, Yahya. (2016). Nazariat al'afdaliat alnahwiat fi alqira'at alquraniah (The Omission Phenomenon as a Model). Almanarah 1 (22).

Bin Mosling, Mohammad Nizwan, (2018). al'afdaliat alqawaeidiat walaistiemaliat fi kitab shawahid altawdih libn malik. Unpublished doctoral dissertation. Yarmouk University: Jordan.

Al-Najjar, Latifa (1994). dawr albinyat alsarfiat fi wasf alzaahirat alnahwiat wataqeidiha. ED1. Amman: Dar Al-Bashir.

Abu Nawwas, Omar. (2015) altasnif allughawi bayn almaqbuliat wal'afdaliat allughat alradiy'at nmwdhajan. dirasat aleolum al'iinsaniat waliajtimaeiati. 2 (42).

Al-Qaisi, Ahmed Abdel-Maguid. (2017). nazariat al'afdaliat allughawiat. ED1. Amman: Dar Al-Fikr.

Al-Qurtubi, Ibn Mudha’(592AH). (1947). Alrad ala alnuhat. Edited by: Shawqi Dhaif. ED1. Cairo: Dar Al-Fikr Al-Arabi.

Al-Rafayah, Hussein. (2006). Zahirat alshudhudh fi alsarf alearabii. ED1. Amman: Dar Jarir.

Razaiqiyah, Mahmoud. (2022) nazariat al'afdaliat allughawiat - a fundamental study in the Arabic grammatical heritage. Criterion Journal. 63 (26).

Al-Saedi, Abdul-Razzaq. (2002). tadakhul al'usul allughawiat wa'atharuh fi bina' almuejam. 2P. ED1. Madinah: Deanship of Scientific Research, Islamic University of Madinah.

Al-Samirra'i, Fadel. (2007). maeani al'abniat fi alearabiat. ED1. Amman: Dar Ammar.

Al-Sayrafy, Abu Saeed Al-Hassan (368 AH). (2008). sharh kitab Sibawayh book. 5P. Edited by: Ahmed Mahdali, Ali Sayed Ali. WE. Beirut: Scientific Books House.

Sibawayh, Othman bin Qunbor (180 AH). (1988). Alkitab, 5P. Edited by: Abdel Salam Haroun. ED3. Cairo: Al-Khanji Library.

Al-Siqilliy, Ibn Al-Qatta’ (515 AH). (1999). 'abniat al'asma' wa al'afaal wa almasadir. ahmad mohamad abd aldayim. WE. Cairo: Egyptian Book House - Heritage Revival Center.

Al-Suyuti, Abdul Rahman (911 AH). (2006). aliqtirah. Edited by: Abdul Hakim Attia. ED2. Türkiye: Dar Al-Beirouti.

Al-Suyuti, Abd al-Rahman (911 AH). (WD). almuzhar fi eulum allughat wa'anwaeiha. 2P. Edited by: Muhammad Jad al-Mawla Bey, Muhammad Abu al-Fadl Ibrahim, Ali Mohammad al-Bajawi. ED3. Cairo: Heritage House.

Al-Suyuti, Abdul Rahman (911 AH). (1992). hame alhawamie fi sharh jame aljawamie. 7P. Edited by: Abd al-Salam Haroun, Abd al-Aal Makram. WE Beirut: Al-Resala Foundation.

Vendres, Joseph. (1950). Allughat. Translated by: Abdul Hamid Al-Dawakhli, Muhammad Al-Qassas. WE. Cairo: Anglo-Egyptian Library.

Ibn Ya'ish, Ya'ish bin Ali (643 AH). (2002). sharh almufasal. 6P. Edited by: Emile Yacoub. W.E. Beirut: dar aleilm lilmalayin.